

Distr.: General  
5 August 2015  
Arabic  
Original: English

المجلس



الدورة الحادية والعشرون

كينغستون، جامايكا

١٣-٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥

## تقرير موجز من رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن أعمال المجلس خلال الدورة الحادية والعشرين

١ - عُقدت الدورة الحادية والعشرون لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون  
في الفترة من ١٣ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥.

### أولا - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقر المجلس جدول أعماله للدورة الحادية والعشرين في جلسته ٢٠٢ المعقودة في  
١٣ تموز/يوليه، بصيغته الواردة في الوثيقة ISBA/21/C/1.

### ثانيا - انتخاب رئيس المجلس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها، انتخب المجلس السيد بيتر طومسون (فيجي) رئيسا للمجلس  
للدورة الحادية والعشرين. وفي وقت لاحق، وإثر مشاورات داخل المجموعات الإقليمية،  
انتخب المجلس ممثلي ألمانيا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) والبرازيل (مجموعة  
دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وبولندا (مجموعة دول أوروبا الشرقية) ونيجيريا  
(مجموعة الدول الأفريقية) نوابا للرئيس.



### ثالثا - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

٤ - في الجلسة ٢٠٩ المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه، أبلغ أمين عام السلطة المجلس بأنه حتى الآن وردت وثائق تفويض من ٣٦ عضوا من أعضاء المجلس. وأشار إلى أنه وفقا لنظام توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه في الدورة الأولى للمجلس، رشحت مجموعة الدول الأفريقية جنوب أفريقيا للمشاركة في جلسات المجلس دون أن يكون لها الحق في التصويت أثناء هذه الدورة. وفي عام ٢٠١٦، سيأتي دور مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ للتخلي عن مقعد في المجلس.

### رابعا - انتخاب لملء شاغر في اللجنة القانونية والتقنية

٥ - في الجلسة ٢٠٢، انتخب المجلس ثيوفيل ندوغسا مبارغا (الكاميرون) ومونتسيرات غونزاليس كاريللو (شيلي)، وناوسومي كاميا (اليابان)، ومارزيا روفيري (إيطاليا) لملء الشواغر في اللجنة القانونية والتقنية التي خلفتها استقالة إيمانويل كالنغوي (الكاميرون) وكريستيان رودريغو راميريز (شيلي)، ونوبيووكي أوكاموتو (اليابان)، ودومينيكو دا إمبولي (إيطاليا)، على التوالي، وذلك للفترة المتبقية من ولايتهم.

### خامسا - تقرير عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة

٦ - في الجلسة ٢٠٣، المعقودة في ١٥ تموز/يوليه، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف في المنطقة (ISBA/21/C/8/Rev.1). وحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان قد بدأ نفاذ ٢٢ عقدا للاستكشاف (١٤ منها لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن، وخمسة لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات، وثلاثة لاستكشاف القشور الفلزية المنغنيزية الغنية بالكوبالت). وفيما يتعلق بخطط العمل المتبقية الأربع التي وافق عليها المجلس أثناء الدورة العشرين، كان من المتوقع توقيع العقود مع مقدمي الطلبات المعنيين في عام ٢٠١٥. وأبلغ الأمين العام أيضا عن حالة المشاورات بخصوص تنفيذ قرار الجمعية بشأن رسوم المساهمة في التكاليف العامة في مجالي الإدارة والإشراف المتعلقين بعقود الاستكشاف (ISBA/19/A/12).

٧ - وأحاط المجلس علما بتقرير الأمين العام وهنأت بعض الوفود الأمين العام والأمانة على نجاح مفاوضاتها مع المتعاقدين بشأن تنفيذ قرار الجمعية. وأكدت بعض الوفود على أن يدفع المتعاقدون رسوم المساهمة في التكاليف العامة قبل الدورة في عام ٢٠١٦. بمدة غير وجيزة.

## سادسا - تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار والمسائل ذات الصلة

٨ - في الجلسة ٢٠٣، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار والمسائل ذات الصلة. وأثناء المناقشة، قدمت وفود تونغنا وتوفالو وسنغافورة تشريعات بلدانها. وحث أحد الوفود أعضاء السلطة على التصرف بسرعة لاعتماد تشريعاتهم الوطنية قبل مرحلة الاستغلال. وكررت بعض الوفود الإعراب عن مقترح من وفد جمهورية كوريا يدعو إلى توفير السلطة إطاراً قانونياً لمواءمة التشريعات فيما بين الدول للمساعدة على تسريع العملية. وشجعت بعض الوفود الأمانة على مواصلة الدراسة المقارنة للتشريعات الوطنية.

## سابعا - تقرير اللجنة المالية وتوصياتها

٩ - في الجلسات ٢٠٤ و ٢٠٨ و ٢١٢، المعقودة في ١٦ و ٢٠ و ٢٣ تموز/يوليه على التوالي، نظر المجلس في تقرير لجنة المالية (ISBA/21/A/6-ISBA/21/C/15). واستناداً إلى توصيات لجنة المالية، اتخذ المجلس، في جلسته ٢١٢، قراراً يتعلق بالمسائل المالية ومسائل الميزانية (ISBA/21/C/18).

## ثامنا - تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة

١٠ - في الجلستين ٢٠٥ و ٢٠٦، المعقودتين في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه على التوالي، نظر المجلس في تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة خلال الدورة الحادية والعشرين (ISBA/21/C/16)، وقد تناول التقرير أنشطة المتعاقدين، بما في ذلك حالة عقود الاستكشاف وتنفيذ برامج التدريب وتوزيع فرص التدريب، واستعراض النموذج الموصى به لتقارير المتعاقدين السنوية، واستعراض التوصيات المتعلقة بتوجيه المتعاقدين بشأن الإبلاغ عن نفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة، والنظر في تقارير المتعاقدين السنوية. وتناول التقرير أيضاً طلب الموافقة على خطة عمل من أجل الاستكشاف، وتنفيذ خطة إدارة البيئة، ومشروع النظام المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، فضلاً عن إدارة البيانات وتوحيدها القياسي. وأبلغ الرئيس أيضاً عن المسائل التي أحالها المجلس إلى اللجنة، ومن بينها الإجراءات والمعايير المتعلقة بطلبات تمديد خطة عمل موافق عليها للاستكشاف.

١١ - ورحبت وفود كثيرة بالنموذج المستكمل لتقارير المتعاقدين السنوية وبالتوجيه المستكمل للمتعاقدین بشأن الإبلاغ عن نفقات الاستكشاف الفعلية والمباشرة. وأعربت

بضعة وفود عن شواغلها بشأن نوعية التقارير السنوية التي يقدمها المتعاقدون، لا سيما بشأن افتقارها إلى بيانات لتهيئة خط أساسي بيئي وعدم وجود بيانات في شكل إلكتروني. وأكدت بعض الوفود على أهمية التوحيد القياسي للبيانات الواردة من المتعاقدين. وقد أحاب الأمين العام قائلاً إنه لا توجد مشاكل عدم امتثال خطيرة. ونوّه أحد الوفود إلى قيام المتعاقدين في عام ٢٠١٤ بما مجموعه ١٨ رحلة بحرية، وهو ما يبلغ ٨٨٠ يوماً في البحر.

١٢ - وأيدت عدة وفود طلب وضع استراتيجية للسلطة لإدارة البيانات. وأيدت بعض الوفود قلقها لعدم وجود دعم مالي في الميزانية لتلك الاستراتيجية وتساءلت كيف يمكن وضع خطة من هذا القبيل بدون توافر بيانات صحيحة. ودعا أحد الوفود إلى وضع آلية من أجل التقييم المستمر للبيانات بغية تقييم حالة المعلومات السريّة بانتظام.

١٣ - وفي الجلسة ٢١٢، اتخذ المجلس، في إطار البند ١٧ من جدول أعماله الذي يتناول المسائل الأخرى، قراراً يتعلق بالتقرير الموجز لرئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمالها خلال الدورة الحادية والعشرين (ISBA/21/C/20).

تاسعا - النظر في طلبات الموافقة على خطط العمل للاستكشاف في المنطقة والموافقة عليها

١٤ - في الجلسة ٢٠٨، نظر المجلس في تقرير وتوصيات اللجنة القانونية والتقنية بشأن طلب موافقة على خطة عمل لاستكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن مقدم من شركة منميتالز الصينية (China Minmetals Corporation) بتزكية من حكومة الصين (ISBA/21/C/2).

١٥ - ووافق المجلس، بناء على توصيات اللجنة، على الطلب، وطلب إلى الأمين العام أن يصدر خطة العمل في شكل عقد بين السلطة وشركة مينميتالز الصينية (ISBA/21/C/17).

عاشرا - النظر في إجراءات ومعايير تمديد خطة عمل موافق عليها للاستكشاف عملاً بالفقرة ٩ من الفرع ١ من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أجل الموافقة عليها

١٦ - في الجلسات ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢، المعقودة في ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه على التوالي، نظر المجلس في المشروع الذي اقترحه اللجنة لإجراءات ومعايير تمديد خطط عمل الاستكشاف الموافقة عليها (ISBA/21/C/WP.1).

واستمع لآراء مختلفة جدا بخصوص الاقتراح المشترك المقدم من مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن إقرار التزكية من الدول المزكية لتمديد عقود الاستكشاف، ودور اللجنة القانونية والتقنية في استعراض طلبات تمديد عقود الاستكشاف، مع اقتراح تعديلات وإضافات على برنامج الأنشطة في طلب التمديد. وانعقد فريق عامل أنشأه مكتب المجلس مساء يوم ٢٢ تموز/يوليه وصباح يوم ٢٣ تموز/يوليه وقدم نصا توفيقيا يدرج الاقتراح المشترك في مشروع قرار المجلس بشأن هذا البند، مع الإبقاء على ورقة العمل المقترحة من اللجنة دون تغيير.

١٧ - وفي الجلسة ٢١٢، اتخذ المجلس قرارا يتعلق بإجراءات ومعايير تمديد خطة عمل استكشاف موافق عليها (ISBA/21/C/19).

## حادي عشر - النظر في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة بهدف اعتماده

١٨ - في الجلستين ٢٠٨ و ٢١١، نظر المجلس في مشروع الإطار، والمسائل ذات الأهمية، وخطة العمل لوضع إطار تنظيمي لاستغلال المعادن في أعماق البحار في المنطقة، على نحو ما أوصت به اللجنة، وكذلك في وثيقة مقدمة من وفد هولندا بشأن معالجة الضرر الجسيم الذي يلحق بالبيئة البحرية في نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/21/C/13).

١٩ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للمضي على نحو السرعة صوب وضع "مسودة أولى" لنظام الاستغلال بحلول شباط/فبراير ٢٠١٦ لإعطاء صورة أوضح لما يمكن أن يكون عليه شكل النظام. واقترحت بعض الوفود أن يكون هناك قدر من المرونة في الموعد النهائي لصياغة الإطار بحيث يمتد حتى عامي ٢٠١٧ أو ٢٠١٨، وذلك نظرا لقصور البيانات ومحدودية الموارد المتاحة في ميزانية عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

٢٠ - وأكدت بعض الوفود أهمية حماية البيئة. ورأى أحد الوفود أن مدونة قواعد الاستغلال ينبغي أن تتضمن تدابير لحماية البيئة تكون أقوى من تلك الواردة في مدونة قواعد الاستكشاف، وحث المجلس على تأييد القوانين البيئية الدولية الجديدة، لا سيما مبدأ التكافؤ بين الأجيال وفيما بينها. ودعت بعض الوفود إلى وضع آليات لضمانات حماية البيئة من المتعاقدين، وفرض جزاءات عليهم في حالة عدم امتثالهم، وإلزامهم بالمساهمة في صندوق لحماية البيئة. وأوصى أحد الوفود بإدراج حقوق الدول الساحلية كمسألة أخرى من المسائل ذات الأهمية. وأعربت بضعة وفود عن الحاجة إلى إجراء تقييمات للآثار البيئية والآثار

الاجتماعية. ورحبت وفود كثيرة باقتراح وفد هولندا بشأن معالجة الضرر الجسيم الذي يلحق بالبيئة البحرية.

٢١ - وحبذ أحد الوفود آلية دفع تتيح إدرار الحد الأمثل من الإيرادات من الاستغلال التجاري للموارد المعدنية في المنطقة، مع الحفاظ على القدرة التنافسية من أجل جذب الاستثمار في صناعة وليدة، وأشار إلى أن آلية الدفع ينبغي أن تتسم بالشفافية والبساطة. ورأى وفد آخر أنه من السابق لأوانه مناقشة آلية الدفع إذ يتعين قبل ذلك إجراء مناقشات بشأن مدونة قواعد الاستغلال.

٢٢ - ورأت بعض الوفود أن فتوى المحكمة الدولية لقانون البحار يمكن أن تكون دليلاً إرشادياً مناسباً في صياغة الأحكام المتعلقة بمسؤولية الدولة المزكية والتبعات بالنسبة لها.

٢٣ - وشجعت وفود كثيرة على توخي الشفافية وعلى اتباع نهج تعاوني في وضع نظام الاستغلال. وشجعت تلك الوفود أيضاً على الاستعانة بمساعدة الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التعدين وخبرائه. وعرضت وفود جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا تقديم المساعدة فيما يتعلق ببعض النواتج المتوخاة ذات الأولوية والمسائل ذات الأهمية بشأن نظام الاستغلال.

٢٤ - وقدمت وفود توصيات بشأن تحديد مفتشي التعدين، وتقييم المخاطر، وغير ذلك من المسائل ذات الأهمية والنواتج المتوخاة ذات الأولوية.

٢٥ - وأحاط المجلس علماً مع التقدير بعمل اللجنة بشأن إطار نظام الاستغلال وطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها بشأن ذلك النظام باعتباره مسألة ذات أولوية. وأقر المجلس قائمة اللجنة للنواتج المتوخاة ذات الأولوية لوضع نظام الاستغلال خلال الأشهر الإثني عشر إلى الثمانية عشر التالية. وطلب المجلس إلى اللجنة أن تنظر، عند الاقتضاء، في الوثيقة المقدمة من هولندا بشأن معالجة الضرر الجسيم الذي يلحق بالبيئة البحرية في سياق عملها على وضع نظام الاستغلال. ودعا المجلس أيضاً إلى توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك مشاركة الدول الأعضاء، لدعم السلطة والتفاعل معها بحيث تتسنى معالجة وجهات نظر وآراء محددة في هذه المرحلة من عملية وضع النظام.

ثاني عشر - النظر في إجراءات انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية في عام ٢٠١٦ وفقاً للمادة ١٦٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ٢٦ - في الجلسة ٢١٠، نظر المجلس في مذكرة الأمانة بشأن إجراءات انتخاب أعضاء في اللجنة في عام ٢٠١٦ (ISBA/21/C/6). وأبدت وفود كثيرة شواغلها لعدم حضور بعض الأعضاء جلسات اللجنة. وأفادت بضعة وفود أن اللجنة تحتاج، في ضوء عملية صياغة نظام الاستغلال، إلى مزيد من الخبرة في مجال اقتصاديات مشاريع التعدين، والتكنولوجيا البحرية، وحماية البيئة. وأوصى وفد الكاميرون بأن يكون المرشحون للانتخاب في عام ٢٠١٦ مستقلين ومتزهين عن أي تضارب في المصالح، ولديهم الخبرة الفنية، وملتزمين تماماً بالمشاركة في جميع جلسات اللجنة، وأوصى أيضاً بإدراج هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة باختيار المرشحين في الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء التي يدعوها فيها إلى تقديم أسماء مرشحين.

٢٧ - وأحاط المجلس علماً بمذكرة الأمانة وأكد أن القواعد والإجراءات التي اعتمدها المجلس في عام ٢٠٠٧ (انظر ISBA/13/C/6) ينبغي التقيد بها تماماً فيما يتعلق بانتخاب أعضاء في اللجنة في عام ٢٠١٦. وأكد المجلس مجدداً الإعراب عن أهمية استمرار مشاركة الأعضاء في جميع دورات اللجنة.

### ثالث عشر - التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة

٢٨ - أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام عن حالة المشاورات بين السلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار) (ISBA/21/C/9). وبينما شجعت عدة وفود السلطة على مواصلة مشاوراتها مع لجنة أوسبار، بهدف انضمامها إلى الترتيب الجماعي، اعتبرت بعض الوفود أن الانضمام إلى الترتيب الجماعي في هذه المرحلة سيكون سابقاً للأوان.

٢٩ - ووافق المجلس على اتفاق التعاون بين المنظمة البحرية الدولية والسلطة (ISBA/21/C/10)، وعلى مذكرة التفاهم بين السلطة وجماعة المحيط الهادئ.

### رابع عشر - موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة

٣٠ - ستُعقد الدورة الثانية والعشرون للمجلس في الفترة من ١١ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وعندئذ سيحين دور مجموعة دول أوروبا الشرقية لتسمية مرشح لرئاسة المجلس في عام ٢٠١٦.